وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، 14 مارس 2023

أخبار الطاقة

وزير الطاقة يستقبل رئيس وزراء جمهورية توفالو

الرياض

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز، وزير الطاقة، في مكتبه بالرياض اليوم، دولة رئيس وزراء جمهورية توفالو كاسيا ناتونو، الذي يزور المملكة حاليًا.

وجرى خلال الاستقبال استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين في مختلف مجالات الطاقة، وآفاق التعاون المشترك وسبل تطويرها.

كما استعرض اللقاء جهود ومبادرات المملكة للحفاظ على البيئة والحد من التغير المناخي، من خلال الاقتصاد الدائري للكربون عبر مبادرتي السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر.

الاتجاه الهبوطي يتزايد في أسواق النفط

الرياض

أثار احتمال ارتفاع أسعار الفائدة الأميركية، وربما حتى أسرع، مخاوف أسواق النفط، مما أثار مخاوف من أن تأثير الطلب على النفط قد يكون أسوأ مما كان متوقعًا في البداية ويؤدي إلى أكبر خسارة أسبوعية ملحوظة منذ يناير، مع عدم وجود قصة صعودية مقنعة تلوح في الأفق في الأسبوعين المقبلين، يبدو أن الاتجاه الهبوطي يتزايد في أسواق النفط. وفي ملخص أحداث الأسبوع الفائت، من المتوقع أن يقترح الرئيس الأميركي جو بايدن ميزانية من شأنها إلغاء دعم النفط والغاز بقيمة عشرات المليارات من الدولارات، بما في ذلك حوافز التنقيب، ولكن هناك فرصة ضئيلة لتمريرها من خلال الكونغرس المنقسم. وتُظهر بيانات إنتاجية الآبار عبر رقعة النفط الصخري في الولايات المتحدة علامات متزايدة على بلوغ مرحلة النضج، أدى ارتفاع نفقات المنبع إلى إنتاج ثابت، ومعظم المنتجين لديهم أقل من عشر سنوات من الحفر التي تُركت غير مستغلة، ومن المتوقع أن يرتفع إجمالي إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري بشكل طفيف هذا العام بنحو 600 ألف برميل يوميا، مقارنة بقفزة بنحو مليوني برميل يوميا في 2018. في حوض بيرميان للنفط الصخري، في أواخر عام 2022، توقعت شركة رايستاد اينرجي أن المشغلين على استعداد لزيادة كمية حرق الغاز بسبب نقص القدرة على شحنه في مكان آخر، تم تنشيط العمليات في حوض بيرميان خلال العام الماضي بفضل مسعى الرئيس بايدن لتسليم المزيد من الخام الوطني، في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا والعقوبات اللاحقة على الطاقة الروسية. وأظهرت مراجعة للبيانات التحليلية من قبل وول ستريت جورنال قبل عام أن العديد من الشركات في رقعة الصخر الصخري لديها أقل من 10 سنوات من الحفر التي تُركت غير مستغلة، أكبر اللاعبين لديهم ما يقرب من 10 سنوات، تمتلك الشركات الأصغر حجمًا أعلى مخزون حفر يتراوح ما بين ثلاث إلى سبع سنوات، من المنطقي عدم التسرع في استنزاف هذا المخزون. في حين، ستنفق شركات النفط الصخري في الولايات المتحدة 46 في المئة هذا العام أكثر مما أنفقته في عام 2022، في العام الماضي، كان الإنفاق أعلى بنسبة 30 في المئة عن العام السابق. ومع ذلك، فقد أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج بنسبة 4 في المئة فقط، يبدو أن هذا العام يتشكل بطريقة مماثلة، حيث أدى التضخم إلى ارتفاع النفقات، وفوق كل ذلك، لا تحقق الآبار دائمًا الإنتاجية المتوقعة.

في تلك الغضون، سيظل الطلب على الخام الأميركي، في جميع الاحتمالات، قويًا، خاصة في أوروبا، ومن غير الواضح ما إذا كان هذا قد يشهد ارتفاعًا في الأسعار مماثلًا لأسعار الغاز الطبيعي التي شهدت العام الماضي. مع ذلك، فإن سوق النفط الدولي أكثر نضجًا من سوق الغاز الطبيعي المسال، مع وجود منافسة أكبر بكثير بين البائعين والتي من شأنها أن توفر نظريًا نوعًا من غطاء على الأسعار. ومع مواجهة إنتاج النفط الصخري لرياح معاكسة، استعادت أوبك مكانتها كمنتج متأرجح في العالم. لقد ولت أيام النمو الهائل في إنتاج النفط الصخري الأميركي، يتزايد إنتاج النفط الأميركي، ولكن بوتيرة أبطأ بكثير مما كان عليه قبل انهيار عام 2020، وبمعدلات أقل مما كان متوقعًا قبل بضعة أشهر. تزامنت الأولويات الجديدة لقطاع النفط الصخري -الانضباط الرأسمالي والتركيز على عوائد المساهمين وسداد الديون- مع قيود سلسلة التوريد وتضخم التكلفة لخفض نمو إنتاج النفط في الولايات المتحدة.

«أسواق النفط العالمية» تبتهج بتحقيق عملاقة الطاقة الأرباح التاريخية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تفتتح أسواق النفط بالعالم اليوم الاثنين مبتهجة بالأرباح التاريخية لمستثمري نفط أكبر شركة منتجة ومصدرة للنفط والطاقة، شركة أرامكو السعودية، حيث اطمأن ملايين مستثمري الشركة حول العالم بمدى قوة النفط وديمومته بالنتائج المبهرة في كافة أصعدة الشركة الاستكشافية والتنقيبية والإنتاجية والتسويقية والموثوقية المستدامة إلى الطاقة النظيفة والخضراء التي أصبحت المملكة العربية السعودية من أكبر المشرعين لها. والتساؤلات اليوم هل سنشهد عائداً للنفط ثلاثي الأرقام هذا الأسبوع، حيث ظلت أسعار النفط عالقة في نطاق ضيق منذ محو مكاسب الغزو الروسي لأوكرانيا في نهاية العام الماضي. خلال معظم العام الماضي، فرضت المخاوف من حدوث صدمة كبيرة في إمدادات النفط من روسيا معنويات السوق ووضع التجار. لكن أسعار النفط لم ترتفع حتى بعد حظر الاتحاد الأوروبي وسقوف أسعار مجموعة السبع على النفط الخام والمنتجات البترولية الروسية التي دخلت حيز التنفيذ.

تقوم روسيا بتغيير مسار صادراتها النفطية إلى آسيا، بينما تشتري أوروبا المزيد من النفط الخام والمنتجات من الشرق الأوسط وآسيا والولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن أحد أهم التحولات في تجارة النفط العالمية خلال عقود لم يكن القوة الدافعة الرئيسية في أسواق النفط في الأسابيع الأخيرة.

لكن الاقتصاد له كلمته، تعد بيانات التضخم والتصنيع والتوظيف والنشاط التجاري من الولايات المتحدة والصين -أكبر اقتصادين في العالم- المحركات الأساسية لسوق العقود الآجلة للنفط الآن. يراقب بنك الاحتياطي الفيدرالي عن كثب كل نقطة بيانات اقتصادية في الولايات المتحدة لقياس ما إذا كان سيعمل على تسريع أو إبطاء وتيرة رفع أسعار الفائدة. قد تدفع البيانات الاقتصادية الأميركية القوية والتضخم المرتفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى زيادة أسعار الفائدة أكثر مما كان متوقعًا في البداية ، مما يزيد من احتمالات حدوث تباطؤ مادي وحتى ركود في الأشهر المقبلة.

من ناحية أخرى، تراقب الأسواق -بما في ذلك سوق العقود الآجلة للنفط- عن كثب الاتجاهات الاقتصادية في الصين، والتي أعيد فتحها بعد ما يقرب من ثلاث سنوات من عمليات الإغلاق الصفرية لكوفيد، ومن المتوقع أن تشهد انتعاشًا في النمو الاقتصادي واستهلاك النفط هذا العام. تعمل هاتان القوتان الاقتصاديتان المتعارضتان حاليًا على سحب سوق النفط في اتجاهين متعاكسين، تاركة الأسعار عالقة في نطاق ضيق يتراوح بين 80 و85 دولارًا للبرميل برنت. ومع تدفق متوازن للأخبار المتعلقة بالعرض والطلب، من المرجح أن يولي السوق اهتمامًا وثيقًا للمستوى العام للرغبة في المخاطرة التي تمليها حاليًا لجنة السوق الفدرالية المفتوحة واهتمامها الشديد بها قال بنك ساكسو قبل تقرير الوظائف في الولايات المتحدة يوم الجمعة مباشرة. من الملاحظ أن أسعار النفط، المعدلة وفقًا للتضخم، تراجعت الآن بنسبة 40 ٪ في عام واحد منذ 8 مارس 2022، وهو مرتفع، بعد أسابيع من غزو روسيا لأوكرانيا. علاوة على ذلك، انخفض تقلب الأسعار في عقد الشهر الأول إلى معدل سنوي أقل من 25 ٪، مقارنة بـ88 ٪ في مارس من العام الماضي.

تؤدي زيادة الأسعار والمخاوف بشأن التباطؤ المحتمل في الاقتصاد الأمريكي إلى انخفاض أسعار النفط. وقال إد مويا، كبير محللي السوق في الأمريكتين في أواندا: «لا يزال النمو المتباطئ يلقي بثقله على أسعار النفط الخام، ولكن إذا تم تخفيف المخاوف من حدوث هبوط حاد للاقتصاد الأمريكي، فقد يجد خام غرب تكساس الوسيط موطئًا أعلى من 80 دولارًا للبرميل». في الوقت نفسه، فإن التوقعات بانتعاش الاقتصاد الصيني والطلب على النفط تحد من الاتجاه الهبوطي. إذا انتعشت الصين بقوة بعد إعادة الفتح، فقد تنكسر الأسعار فوق النطاق الضيق الأخير، مع الأخذ في الاعتبار أن المخزونات العالمية أقل من متوسط الخمس سنوات وظهور علامات على تشديد سوق الخام الفعلي.

في ظل هبوط ناعم للاقتصاد الأمريكي، قد تصل الأسعار قريبًا إلى 90 دولارًا للبرميل، كما يقول بعض أكبر تجار النفط في العالم. وقال بن لوكوك، الرئيس المشارك لتداول النفط، في مؤتمر سيراويك للطاقة هذا الأسبوع ، إن ترافيكورا تتوقع أن تبدأ الأسعار في الارتفاع بسبب التحولات الرئيسية في تجارة النفط خلال العام الماضي. وقال إن الانتعاش الصيني «حقيقي»، حيث تشهد ترافيكورا ارتفاعًا في الطلب على المعادن والفلزات وأحجام النفط الخام التي استوردتها الصين خلال الأسابيع الستة الماضية، وفقًا لما نشرته صحيفة وول ستريت جورنال.

قد تصل أسعار النفط إلى نطاق 90-100 دولار للبرميل في النصف الثاني من هذا العام حيث من المقرر أن يصل الطلب العالمي إلى مستويات قياسية بينما يظل العرض مقيدًا، حسبما قال راسل هاردي، الرئيس التنفيذي لأكبر شركة تجارة نفط مستقلة في العالم، مجموعة فيتول. في حين أن الغزو الروسي لأوكرانيا وتأثيره على العرض وأسواق الطاقة يستمر في التأثير على سوق النفط، فإن اقتصادات الولايات المتحدة والصين تملي اتجاهات الأسعار الحالية وستحدد إلى أين ستتجه الأسعار عند الخروج من الوضع الحالي. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط مما أدى إلى ارتفاع أرباح شركات الطاقة خلال العام الماضي، فقد تم إعادة استثمار القليل من هذه الأرباح في أعمال النفط والغاز. نظرًا لأن شركات النفط والغاز تقر بحتمية انتقال الطاقة في المستقبل، فإن العديد منها يضخ الأموال في أعمال الطاقة النظيفة الخاصة بهم ويعيدون الأموال إلى المساهمين. ومع ذلك، يشعر خبراء الطاقة بالقلق من أن نقص الاستثمار في النفط والغاز يمكن أن يهدد أمن الطاقة في العالم في وقت يرتفع فيه الطلب على الوقود الأحفوري ويتصاعد. ويتفق الخبراء على ان نقص الاستثمار المستمر في النفط في المنبع وحتى المصب لا يزال قائما. يتحدث أحدث تقرير من وكالة الطاقة الدولية عن طلب 101.7 مليون برميل - انتقل من 100 مليون برميل في عام 2022 إلى ما يقرب من مليوني برميل مع انفتاح الصين وصناعة الطيران، والتي لم تعود بعد إلى مستويات ما قبل كوفيد.

هناك الكثير من الإمكانات للنمو في مجال الطيران، ومع انفتاح الصين ونقص الاستثمار، هناك بالتأكيد قلق على المدى المتوسط إلى الطويل فيما يتعلق بالتأكد من وجود إمدادات كافية في السوق . وفي حين أن إمدادات الوقود الأميركية الكبيرة قد دعمت انخفاض أسعار النفط، فإن تباطؤ أنشطة الحفر قد يهدد الإمدادات المستقبلية.

انخفض الإنفاق الأولي من حوالي 700 مليار دولار في عام 2014 إلى ما بين 370 إلى 400 مليار دولار اليوم. في حين أن هذا يعكس التوسع في صناعة الطاقة لتشمل أشكالًا بديلة أنظف للطاقة وابتعادًا تدريجيًا عن الوقود الأحفوري، فإن هذا يعد منخفضًا للغاية بالنظر إلى استمرار الطلب المرتفع على النفط والغاز.

هناك أيضًا قلق بشأن الاعتماد المستمر على حقول النفط الناضجة، والتي ستجف في النهاية. يبلغ متوسط معدل الانخفاض العالمي لحقول النفط حوالي 6 ٪، مما يعني أن الشركات بحاجة إلى تعويض معدل إنتاجها لضمان الإنتاج المقصود. تتمثل إحدى طرق معالجة هذا الأمر في الاستثمار في التنقيب والتطوير في مناطق النفط الأخرى لإنشاء مشاريع جديدة. ولكن مع عدم رغبة العديد من الشركات في الاستثمار في عمليات جديدة قد تستغرق عقودًا للانطلاق، فقد يضطر العالم في النهاية إلى مواجهة نقص في المعروض من النفط والغاز. يعكف العالم جاهداً على التوازن بين أمن الطاقة والاستدامة مع التركيز على القلق من أن البعض قد ضحى بأمن الطاقة على ما يبدو من أجل الاستدامة، مما أدى إلى نقص كبير في الاستثمار في النفط والغاز. اعتبر الكثيرون أن قلة الاستثمار متهورة، مما يشير إلى أن العديد من الشركات اتبعت صانعي السياسات والمشاعر العامة التي كانت تدفع باتجاه التحول المبكر في مجال الطاقة.

انتعاش الطلب الصيني يحد تراجع النفط .. مخاوف أزمة عالمية تطغى على الأسواق

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

استمرت تقلبات أسعار النفط الخام، حيث تفاقمت الضغوط الهبوطية بسبب مخاوف الركود العالمي، وانهيار بنك سيليكون فالي، الذي بث حالة من الذعر نتيجة توقعات حدوث أزمة مالية عالمية جديدة، بينما في المقابل تلقت الأسعار دعما من تعافي الطلب الصيني، لكن من غير المعروف مدى انتعاش الطلب على النفط في الصين مع انفتاح اقتصادها، خاصة أنه لم تحدث بعد زيادة كبيرة في استهلاك الوقود الصيني. وتراقب السوق النفطية جيدا تطورات ومستجدات بيانات الإمدادات النفطية الروسية، حيث إنه من غير المعروف أيضا مسار توقعات الإمدادات الروسية، ويرجح أن تظل صادراتها النفطية صامدة حتى مع تقليص إنتاجها من النفط الخام، ما يدعم استمرار تقلب الأسعار في المستقبل المنظور.

وقال لـ «الاقتصادية»، محللون نفطيون، إن أسعار النفط على الأرجح سترتفع في النصف الثاني من العام الجاري، نظرا لوجود عديد من أوجه عدم اليقين في السوق النفطية، كما تتنامى التوقعات بتشديد المعروض النفطي خلال الأشهر المقبلة مع بدء تباطؤ الاقتصاد العالمي أيضا.

وذكر المحللون أن العرض والطلب في سوق النفط الخام مقترنان بالفعل بمخاطر جيوسياسية عالية، ما ينبئان عن تقلبات شديدة، خاصة في النصف الثاني من العام الجاري، مشيرين إلى أن انخفاض مستويات المخزونات الأمريكية يوفر دعما أساسيا قويا للأسعار لتتجاوز 100 دولار للبرميل على الأرجح خلال النصف الثاني من العام.

وذكر روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، أن استمرار التقلبات السعرية هذا العام متوقع بشكل كبير لكن على الأرجح سيكون بوتيرة أقل من العام الماضي الذي شهد اندلاع حرب روسيا وأوكرانيا، وكانت الحرب هي العامل الأكثر تأثيرا في السوق النفطية على مدار العام الماضي.

وأوضح أنه بسبب العقوبات الغربية على روسيا وبدء تطبيق الحظر والسقف السعري على الإمدادات والمنتجات النفطية، من المتوقع أن يشهد إنتاج وصادرات النفط الروسي انخفاضا حادا في العام الجاري مقارنة بما كان عليه في العام الماضي، لافتا إلى أن الأسواق تتأقلم بالفعل مع المتغيرات الجديدة، ومن المرجح أن تكون علاوة المخاطر السعرية أقل بكثير في العام الثاني من اندلاع الحرب في أوكرانيا.

من جانبه، قال ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المختصة، إن المستثمرين وتجار النفط الخام أصبحوا بالفعل أقل تأثرا بتطورات الحرب في أوكرانيا، والدليل على ذلك أن رد فعل السوق النفطية على قرار روسيا بخفض الإنتاج بنحو 500 ألف برميل يوميا جاء باهتا، مبينا أنه لا يزال هناك كثير من أوجه عدم اليقين في كل من توقعات العرض والطلب العالميين، وهناك مجال كبير لحدوث تقلبات في الأسعار، حيث تتغير توقعات السوق على مدار العام. وذكر أن السوق في حالة تطلع وترقب مستمرين للبيانات الصينية التى لها تأثير واسع في استقرار السوق النفطية، موضحا أن الصين لديها ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة، ويمكنها تحقيق أو كسر قدرة العالم على تحقيق أهداف المناخ العالمية والحد من الانبعاثات، لافتا إلى تسارع جهود بكين في زيادة قدرة إنتاج الطاقة المتجددة مع تقليل نسبي في اعتماد البلاد الكبير على الوقود التقليدي. من ناحيته، ذكر ماثيو جونسون المحلل في شركة أوكسيرا الدولية للاستشارات، أن أزمة الطاقة الراهنة أثبتت مدى الحاجة إلى استمرارية الاعتماد على الطاقة التقليدية جنبا إلى جنب مع برامج تحول الطاقة، وذلك للوفاء باحتياجات المستهلكين في ظل فقر الطاقة، خاصة في الدول النامية وعلى رأسها الهند. وأوضح أن الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي معا مسؤولة عن أكثر من 80 في المائة من الإنفاق العالمي على الطاقة النظيفة لهذا العام، ورغم ذلك يظل الوقود التقليدي هو القائد لمزيج الطاقة في أغلب دول العالم، وسيستمر الاعتماد عليه عقودا مقبلة، بحسب تقديرات تقارير دولية. بدورها، قالت مواهي كواسي العضو المنتدب لشركة أجركرافت الدولية، إن قلة الاستثمار في النفط والغاز لها عواقب وخيمة على سوق النفط عموما، وهو ما حذرت منه «أوبك» مرارا وأيضا عديد من المنظمات الدولية المعنية بالطاقة، مبينة أن شركات النفط الكبرى بدأت بالفعل في تغيير استراتيجية عملها وترغب في إنفاق مزيد من الأموال على استخراج النفط والغاز لكنها تحتاج إلى طلب طويل الأجل على منتجاتها من أجل القيام بذلك. وطالبت الدول الغربية، خاصة في أوروبا، التى سارعت في فرض حظر وسقف سعري على الإمدادات الروسية، بالتفكير جيدا فيما يتعلق بأمن الطاقة، والعودة إلى التركيز على الاستثمار في البنية التحتية الجديدة للغاز لتعويض الإمدادات الروسية المفقودة.

وفيما يخص الأسعار، تراجع النفط أمس، وكذلك الأسهم، إذ أثار انهيار بنك سيليكون فالي مخاوف من حدوث أزمة مالية جديدة، لكن انتعاش الطلب الصيني قدم بعض الدعم.

وبحسب «رويترز»، انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 1.44 دولار، أو 1.7 في المائة، إلى 81.34 دولار للبرميل، خلال التعاملات أمس. كما هبطت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.40 دولار أو 1.8 في المائة إلى 75.28 دولار للبرميل.

وأدت المخاوف من توالي الأزمات في أعقاب انهيار بنك سيليكون فالي، إلى عمليات بيع في الأصول الأمريكية بداية الأسبوع.

ومعنويات السوق هشة، إذ زادت المخاوف من توجه مجلس الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأمريكي»، إلى مزيد من التشديد النقدي بفعل ارتفاع مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة، حسبما قال محللون في «أيه.إن.زد بنك» في مذكرة صباح أمس.

من جانب آخر، تراجعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 80.72 دولار للبرميل، يوم الجمعة، مقابل 82.05 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، أمس، أن سعر السلة التى تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق رابع تراجع له على التوالي، وأن السلة خسرت نحو ثلاثة دولارات مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 83.82 دولار للبرميل.

تراجع حصة النفط الإفريقي في المشتريات الهندية .. زيادة من الشرق الأوسط وروسيا

الاقتصادية

أظهرت بيانات شحن أن حصة النفط الإفريقي من إجمالي واردات الهند من الخام في شباط (فبراير) تراجعت إلى أدنى مستوى لها فيما لا يقل عن 22 عاما، فيما حصلت المصافي على كميات قياسية من النفط الروسي بأسعار مخفضة وزادت مشترياتها من منتجي الشرق الأوسط بموجب تعاقدات سنوية.

وبحسب «رويترز»، أصبحت مصافي التكرير في الهند، التي كانت نادرا ما تستورد النفط الروسي بسبب ارتفاع تكاليف النقل، من المشترين الرئيسين للنفط الروسي، وتحولت فجأة للتهافت على الخام الذي ترفضه الدول الغربية منذ الحرب الروسية - الأوكرانية في فبراير 2022. وعادة ما تشتري شركات التكرير الهندية النفط الإفريقي من خلال عطاءات فورية. ومع ذلك، فإن شهية البلاد للنفط الإفريقي تضاءلت بسبب سهولة توافر النفط الروسي المبيع بخصومات كبيرة. وجاء أكثر من ثلث إجمالي واردات الهند النفطية البالغة 4.94 مليون برميل يوميا الشهر الماضي من روسيا. وفي الأشهر القليلة الماضية، حلت موسكو محل العراق كأكبر مورد للنفط للهند، ثالث أكبر مستورد ومستهلك للنفط في العالم. وأظهرت البيانات أن الهند تسلمت 1.72 مليون برميل يوميا من النفط الروسي الشهر الماضي. كما أشارت البيانات إلى أن النفط من كومونولث الدول المستقلة، وتشمل روسيا وكازاخستان وأذربيجان، شكل 38.3 في المائة من الواردات في فبراير، بينما انخفضت حصة الدول الإفريقية إلى 3.6 في المائة، وهو أدنى مستوى منذ بدء تسجيل البيانات عام 2001.

وقال إحسان الحق المحلل لدى «رفينيتيف»، إن شركات التكرير الهندية زادت على ما يبدو مشترياتها من النفط من منتجين في الشرق الأوسط بموجب عقود سنوية للوفاء بالالتزامات التعاقدية.

وبحسب البيانات، ارتفعت واردات الهند من النفط العراقي في فبراير 5.3 في المائة مقارنة بكانون الثاني (يناير) إلى أعلى مستوى في ثمانية أشهر عند 1.03 مليون برميل يوميا.

النفط يتراجع وسط مخاوف الأسواق من أزمة مالية جديدة

الشرق الأوسط

تراجعت أسعار النفط خلال تعاملات أمس الاثنين، نحو أربعة دولارات، إذ أثار انهيار بنك سيليكون فالي مخاوف من حدوث أزمة مالية جديدة، لكن انتعاش الطلب الصيني قدم بعض الدعم.

وبحلول الساعة 12:20 بتوقيت غرينتش، انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 3.96 دولار، أو 4.8 في المائة، إلى 78.82 دولار للبرميل. كما هبطت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 3.86 دولار أو 5 في المائة إلى 72.82 دولار للبرميل.

وسجل خام برنت أدنى مستوياته منذ أوائل يناير (كانون الثاني)، بينما لامس خام غرب تكساس الوسيط أسعارا لم يشهدها منذ أوائل ديسمبر (كانون الأول).

وأدت المخاوف من توالي الأزمات في أعقاب انهيار بنك سيليكون فالي إلى عمليات بيع في الأصول الأميركية بداية الأسبوع، في الوقت الذي أغلقت فيه الجهات التنظيمية الحكومية بنك سيغنتشر ومقره نيويورك يوم الأحد.

وكانت معنويات السوق هشة فعلا إذ زادت المخاوف من توجه مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) إلى مزيد من التشديد النقدي بفعل ارتفاع مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة، حسبما قال محللون في (إيه إن زد بنك) في مذكرة صباح أمس الاثنين.

وتراجع الدولار في الأيام القليلة الماضية مما يجعل النفط أرخص بالنسبة لحملة العملات الأخرى مما يدعم أسعار الخام.

في الأثناء، كشفت بيانات رسمية، أن ألمانيا توقفت عن استيراد النفط الخام من روسيا فعليا في بداية هذا العام، حيث أعلن مكتب الإحصاء الاتحادي في مدينة فيسبادن الألمانية أمس، أن كمية متبقية فقط تبلغ 3500 طن وصلت إلى ألمانيا في يناير الماضي. وكان هذا النفط قد دخل بالفعل إلى الاتحاد الأوروبي قبل نهاية العام.

وقال مكتب الإحصاء إنه في يناير 2022، أي قبل الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا، استوردت ألمانيا 2.8 مليون طن من النفط الخام الروسي.

ومن الناحية الحسابية انخفضت بذلك الكمية المستوردة بنسبة 99.9 في المائة، وإجمالا استوردت ألمانيا 6.2 مليون طن من النفط الخام بقيمة 3.8 مليار يورو (4 مليارات دولار) في يناير من العام الحالي. وكان هذا أقل بنسبة 20.5 في المائة من حيث الحجم وأقل بنسبة 9.6 في المائة من حيث القيمة مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي.

وتراجعت حصة روسيا من إجمالي واردات ألمانيا النفطية من 36.5 في المائة في يناير 2022 إلى 0.1 في المائة في يناير 2023، وفقا لحسابات الإحصائيين.

وقابل ذلك ارتفاع الواردات من النرويج (بزيادة 44 في المائة إلى 987 ألف طن)، وبريطانيا (زيادة 42 في المائة إلى 959 ألف طن) وكازاخستان (زيادة 34.6 في المائة إلى 928 ألف طن).

وأوقفت ألمانيا جميع واردات النفط الخام من روسيا مطلع العام. وأصبح حظر استيراد النفط الخام الروسي الذي يصل عبر الناقلات ساري المفعول في الاتحاد الأوروبي منذ الخامس من ديسمبر الماضي، وأعقب ذلك حظر استيراد النفط من خط أنابيب دروجبا في الأول من يناير الماضي.

في غضون ذلك، أظهرت بيانات شحن أن حصة النفط الأفريقي من إجمالي واردات الهند من الخام في فبراير (شباط) تراجعت إلى أدنى مستوى لها فيما لا يقل عن 22 عاما، فيما حصلت المصافي على كميات قياسية من النفط الروسي بأسعار مخفضة وزادت مشترياتها من منتجي الشرق الأوسط بموجب تعاقدات سنوية.

وأصبحت مصافي التكرير في الهند، التي كانت نادرا ما تستورد النفط الروسي بسبب ارتفاع تكاليف النقل، من المشترين الرئيسيين للنفط الروسي، وتحولت فجأة للتهافت على الخام الذي ترفضه الدول الغربية منذ غزو روسيا لأوكرانيا في فبراير 2022. وعادة ما تشتري شركات التكرير الهندية النفط الأفريقي من خلال عطاءات فورية. ومع ذلك، فإن شهية البلاد للنفط الأفريقي تضاءلت بسبب سهولة توافر النفط الروسي المبيع بخصومات كبيرة.

وجاء أكثر من ثلث إجمالي واردات الهند النفطية البالغة 4.94 مليون برميل يوميا الشهر الماضي من روسيا. وفي الأشهر القليلة الماضية، حلت موسكو محل العراق كأكبر مورد للنفط للهند، ثالث أكبر مستورد ومستهلك للنفط في العالم.

وأظهرت البيانات أن الهند تسلمت 1.72 مليون برميل يوميا من النفط الروسي الشهر الماضي.

كما أشارت البيانات إلى أن النفط من كومنولث الدول المستقلة، وتشمل روسيا وكازاخستان وأذربيجان، شكل 38.3 في المائة من الواردات في فبراير، بينما انخفضت حصة الدول الأفريقية إلى 3.6 في المائة، وهو أدنى مستوى منذ بدء تسجيل البيانات في عام 2001.

وقال إحسان الحق المحلل لدى رفينيتيف، وفق «رويترز»، إن شركات التكرير الهندية زادت على ما يبدو مشترياتها من النفط من منتجين في الشرق الأوسط بموجب عقود سنوية للوفاء بالالتزامات التعاقدية.

وبحسب البيانات، ارتفعت واردات الهند من النفط العراقي في فبراير 5.3 في المائة مقارنة بيناير إلى أعلى مستوى في ثمانية أشهر عند 1.03 مليون برميل يوميا.

وخلصت البيانات إلى أنه منذ أبريل (نيسان) إلى فبراير في السنة المالية الحالية، استمر العراق في كونه أكبر مورد للنفط للهند بينما، تفوقت روسيا على السعودية لتحتل المرتبة الثانية.

وأدى ارتفاع مشتريات النفط الروسي إلى انخفاض واردات الهند من الخام من الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) إلى أدنى مستوى لها منذ بدء التسجيلات قبل 22 عاما.

«يو بي إس»: الصين تهيمن على ثلث معروض الليثيوم بالعالم 2025

اقتصاد الشرق

قال بنك «يو بي اس» إن جهود الصين لزيادة استخراج الليثيوم قد تؤدي إلى استحواذها على ما يقرب من ثلث المعروض العالمي منه بحلول منتصف العقد الجاري.

توقع البنك أن ترفع المناجم التي سيطرت عليها الصين، ومنها مناجم في أفريقيا، الإنتاج من 194 ألف طن في 2022، إلى 705 آلاف طن بحلول 2025، لتزيد حصة الصين من المعادن الضرورية لبطاريات السيارات الكهربائية إلى 32٪ من الإمدادات العالمية، مقارنة بـ 24٪ العام الماضي، وفقاً لمذكرة يوم الجمعة.

يحتدم السباق للحصول على الليثيوم على أعلى المستويات، إذ تعطي دول من بينها الولايات المتحدة الأولوية للوصول إلى المواد اللازمة لصنع البطاريات بينما يبتعد العالم عن الوقود الأحفوري. احتياجات الصين ملحة للغاية لأنها موطن لأكبر سوق في العالم لمركبات الطاقة الجديدة.

«ليبيدوليت» يرفع إنتاج الصين من الليثيوم

يشمل الارتفاع في الإنتاج الصيني زيادة في المواد المشتقة من «ليبيدوليت»، وهو معدن يحمل الليثيوم غالباً ويُتغاضى عنه باعتباره ذا جودة رديئة ومضراً بالبيئة بسبب انخفاض إنتاجه وارتفاع تكاليف الطاقة اللازمة لذلك.

«يو بي إس» أكد أن معدن «ليبيدوليت» سيسهم في إنتاج الصين نحو 280 ألف طن من الليثيوم في 2025، أو 13٪ من الإمدادات العالمية، من 88 ألفاً العام الماضي، في ظل مواصلة الحكومة دعمها لهذا القطاع.

تحركت بكين بالفعل للحد من استخراج مادة «ليبيدوليت» غير المرخصة في مقاطعة جيانغشي، مركز التعدين الرئيسي، إذ تسعى إلى ممارسة المزيد من السيطرة على مكامنها.

تركيب الكابل البحري لربط الكهرباء بين مصر والسعودية نهاية العام

اقتصاد الشرق

تعمل مجموعة «بريزميان» الإيطالية (Prysmian Group) على إنهاء أعمال تصنيع وإنزال الكابل البحري لمشروع الربط الكهربائي بين مصر والسعودية نهاية شهر ديسمبر المقبل، بتكلفة إجمالية قدرها 221.6 مليون يورو، حسب 3 مصادر مطلعة على الملف تحدثت مع «اقتصاد الشرق».

من المقرر بدء التشغيل التجريبي لمشروع الربط الكهربائي بين البلدين نهاية شهر مايو 2025، على أن يبدأ التشغيل الرسمي للمشروع، البالغة تكلفته 1.8 مليار دولار، على مرحلتين، الأولى في يونيو 2025 بقدرة 1500 ميغاواط، والثانية في نوفمبر من العام نفسه بقدرة 1500 ميغاواط أيضاً.

تسعى مصر لاستغلال القدرات الكهربائية المنتجة لديها يومياً، التي تبلغ نحو 58 ألف ميغاواط، في وقتٍ يبلغ فيه الاستهلاك اليومي 33 ألف ميغاواط.

أحد الأشخاص المطلعين على الملف قال إن «طول الكابل البحري لمشروع الربط الكهربائي نحو 19 كيلومتراً، حصة السعودية في تكلفة الكابل البحري تبلغ 114.3 مليون يورو، فيما تصل حصة مصر من التكلفة إلى نحو 107.3 مليون يورو. ومن المخطط أن يوضع الكابل البحري على سفينة مجهزة لتركيب الكابل البحري بين نقطتي الربط في مصر والسعودية بعد تعديل المسار ومنع تعارضه مع مشروع (نيوم)».

يولي الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان دفع المشروع إلى الأمام اهتماماً كبيراً، لا سيما بعد سلسلة من التأجيلات، نتيجة تعديل مسارات الخطوط لخدمة مشروعات سعودية، منها مدينة «نيوم». يعود مشروع الربط الكهربائي بين مصر والسعودية إلى عدّة سنوات، وتُوِّج باتفاق في أكتوبر 2021 مع الشركات الفائزة بمناقصات، طرحتها الجهات المسؤولة عن الكهرباء في البلدين. وفقاً لمصدر آخر لـ«اقتصاد الشرق»، فإن «معدلات تنفيذ الأعمال في مشروع الربط الكهربائي بين مصر والسعودية تسير بشكل طبيعي، والشركات تحصل على دفعات من قيمة العقود التي تعاقدت عليها مع مسؤولي البلدين دون أي مشكلات أو تأخير».

يفتح مشروع الربط الكهربائي بين مصر والسعودية آفاقاً لتصدير الكهرباء إلى قارّتي آسيا وأوروبا، بالإضافة إلى التوسع في الربط مع الدول المجاورة.

تقرير الاستدامة لأرامكو في 2022 يكشف أبرز مشروعات خفض الانبعاثات

أحمد بدر

الطاقة

كشف تقرير الاستدامة لأرامكو في 2022، عن أبرز جهود شركة النفط السعودية العملاقة، بشأن خفض الانبعاثات، وأهم مشروعاتها في هذا السياق خلال العام المنصرم.

جنبًا إلى جنب مع النتائج القياسية التي حققتها أرامكو، والتي سجلت أعلى أرباح فصلية وسنوية في تاريخها عن العام الماضي (2022)، كانت للشركة إنجازات أخرى في مجال خفض الانبعاثات الكربونية، بحسب ما رصدته منصة الطاقة المتخصصة.

ويرصد تقرير الاستدامة، الذي أصدرته الشركة السعودية اليوم الإثنين 13 مارس/آذار (2023)، أبرز المشروعات التي أقامتها لمكافحة أو خفض الانبعاثات الكربونية في أعمالها، التي تنوعت بين تطوير التكنولوجيات بنفسها، أو من خلال التعاون مع جهات أخرى.

وتنوعت أعمال شركة أرامكو السعودية خلال العام الماضي، فبينما كان التركيز على تلبية احتياجات الأسواق العالمية من النفط والغاز قائمًا، كان هناك تركيز من جانب آخر على الاستثمار في الوقود منخفض الكربون، والتكنولوجيات المرتبطة به.

وكانت عملاقة النفط السعودية قد حققت صافي إيرادات بلغ 161.1 مليار دولار، بالإضافة إلى تدفقات نقدية حرة بقيمة 148.5 مليون دولار، مما دفع مجلس إدارتها إلى إعلان توزيعات أرباح بقيمة 19.5 مليون دولار، وفق ما اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

تقرير أرامكو للاستدامة

على مدار العام الماضي 2022، استثمرت أرامكو السعودية بتقنيات خفض البصمة الكربونية في أعمالها المتعلقة بإنتاج الوقود الأحفوري، بالإضافة إلى مشروعات أخرى بالشراكة مع جهات عالمية، بخفض تقليل الانبعاثات.

خلال شهر فبراير/شباط 2022، أعلنت أرامكو شراكة مع فريق «آستون مارتن كونغيزانت»، لسباق فورمولا 1، والذي يهدف إلى ترويج حلول تقنيات النقل النظيفة، والتعريف بمحركات الاحتراق الداخلي منخفضة الانبعاثات.

وفي مارس/آذار 2022، وبالتزامن مع قرار الشركة السعودية بالاستثمار النهائي بمجمع للتكرير والبتروكيماويات في الصين، كانت توقّع مذكرة تفاهم لتصبح واحداً من 5 شركاء، هم الأوائل في السوق الطوعية الأولى منها للائتمان الكربوني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك بحسب تقرير الاستدامة لأرامكو في 2022 الذي حصلت منصة الطاقة على نسخة منه.

وفي يونيو/حزيران، أصدرت أرامكو تقرير الاستدامة الأول في تاريخها، والذي تناول أوضاعها خلال العام السابق 2021، وفق المعلومات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وشهد شهر يوليو/تموز 2022 حصول شركتي أرامكو وساتورب على الشهادة الدولية للاستدامة والكربون «آي إس سي سي بلس»، والتي حصلتا عليها تقديراً للمبادرة المشتركة بينهما لإعادة تدوير النفايات البلاستيكية.

اتفاقات الوقود منخفض الكربون

في سبتمبر/أيلول الماضي، وقّعت أرامكو مذكرة تفاهم مع شركة «فورمولا موتورسبورت ليميتد»، والتي تهدف إلى استعمال الوقود البديل منخفض الكربون في بطولتي فورمولا 2 وفورمولا 3 لسباق السيارات، واللتين من المنتظر أن تنطلقا خلال العام الجاري 2023. وأنشأت الشركة السعودية، في أكتوبر/تشرين الأول 2022، صندوقًا للاستدامة بقيمة 5.6 مليار ريال سعودي (1.5 مليار دولار أميركي) بهدف الاستثمار في التقنيات التي تدعم التحول المستمر والمستقر والشامل في قطاع الطاقة، بحسب تقرير الاستدامة لأرامكو في 2022 الذي حصلت منصة الطاقة على نسخة منه.

كما وقّعت أرامكو في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي اتفاقية تطوير مشتركة مع وزارة الطاقة السعودية بقيادة الوزير الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز، لإنشاء مركز لاستخلاص الكربون وتخزينه في مدينة الجبيل الصناعية، وهو من أكبر المراكز المخطط إقامتها في العالم.

وشهد شهر ديسمبر/كانون الأول 2022 توريد أول شحنة تجارية من الأمونيا الزرقاء، والتي كانت نتاج التعاون بين شركة أرامكو السعودية وشركة سابك للمغذيات الزراعية، إذ اتجهت أول شحنة تجارية من الأمونيا الزرقاء المعتمدة في العالم إلى كوريا الجنوبية.

خفض الانبعاثات وتطوير الهيدروجين

قال رئيس مجلس إدارة شركة أرامكو السعودية ياسر بن عثمان الرميان، إن الشركة تركّز أولًا على انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، والتي يمكنها التحكم فيها مباشرة، وهي انبعاثات النطاقين «1» و«2»، الصادرة من موجودات تملكها الشركة وتديرها.

كما تعمل الشركة على دعم جهود عملائها في التخلص من الانبعاثات الكربونية، لذلك تواصل التعاون مع قطاعات متعددة، منها قطاع السيارات لتطوير وقود منخفض الانبعاثات، وفق التصريحات التي وردت في رسالة الرميان ضمن تقرير الاستدامة، وطالعتها منصة الطاقة المتخصصة.

وأشار ياسر الرميان -بحسب تقرير الاستدامة لأرامكو في 2022 الذي حصلت منصة الطاقة على نسخة منه- إلى تخطيط أرامكو لتصبح من كبار مصدّري الهيدروجين منخفض الكربون، الذي يتمتع بإمكانات عالية لدخول الصناعات ذات الانبعاثات التي يصعب خفضها، والذي يمكن أن يساعد يومًا ما في تخزين الكهرباء المولدة من الطاقة المتجددة.

وأكد الرميان أن أرامكو السعودية ستظل حريصة على الالتزام بدعم برنامج «مبادرة السعودية الخضراء» الضخم، الذي يهدف إلى التشجير واستعمال الطاقة النظيفة في المملكة، بجانب مبادرة الشرق الأوسط الأخضر.

وتدعم الشركة، وفق رئيس مجلس إدارتها، هدف المملكة العربية السعودية للوصول إلى الحياد الكربوني، من خلال منهجية معنية بالاقتصاد الدائري للكربون، بحلول عام 2060.

مستقبل طاقة منخفض الانبعاثات

بـدوره، قـال الرئيس التنفيذي لشـركة أرامكو السـعودية، المهنـدس أمين الناصر، إن الشـركة تعدّ تحول العالم إلى مسـتقبل طاقة منخفض الانبعاثات التزامًا وفرصة، لا سـيما أنها تتمتع بمزايا تنافسـية، كونها أحـد المورّديـن الأكثر موثوقية في العالـم، والمنتج الأقلّ تكلفة.

وأوضح الناصر أن أرامكو تعدّ مصدّر النفط الخام صاحب الكثافة الكربونية الأقلّ في العالم، لذلك فإنها خلال رحلتها لتحقيق الحياد الكربوني، أنشأت أكبر صناديق رأس المال الجريء في العالم، الذي يركّز على الاستدامة، بقيمة 1.5 مليار دولار.

يشار إلى شركة أرامكو قد اعتمدت تقنيات مبتكرة في عمليات إزالة الكربون، من خلال تطوير حلول للحدّ من الانبعاثات الكربونية، واستغلال المنتجات في تطبيقات لا تتضمن عملية الاحتراق، وفق البيانات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

انهيار سيليكون فالي يضغط على أسعار النفط.. هل تنخفض إلى 50 دولارًا؟

مي مجدي

الطاقة

يبدو أن الأحداث المحيطة ببنك سيليكون فالي تتحرك بوتيرة سريعة، وكان تأثيرها واضحًا في أسعار النفط خلال تعاملات اليوم الإثنين 13 مارس/آذار (2023). فقد نمت المؤسسة، التي تتخذ من كاليفورنيا مقرًا لها، لتحتلّ المركز الـ16 في الولايات المتحدة، وتعمل على تلبية التمويلات اللازمة لشركات التكنولوجيا في جميع أنحاء العالم، قبل أن تؤدي سلسلة من قرارات الاستثمار الفاشلة إلى انهيارها. وتأثّرت الأسواق العالمية بانهيار بنك سيليكون فالي، ولم تكن أسواق النفط العالمية في منأى عن تداعيات الأزمة. فخلال تعاملات اليوم الإثنين 13 مارس/آذار (2023)، سجّل خام برنت أدنى مستوياته منذ مطلع شهر يناير/كانون الثاني (2023)، بينما لامس خام غرب تكساس الوسيط مستويات لم يشهدها منذ أوائل شهر ديسمبر/كانون الأول (2022).

فقد تراجعت أسعار النفط بحلول الساعة 01:30 مساءً بتوقيت غرينتش (3:30 مساءً بتوقيت مكة المكرمة)، بنحو 5.5٪ إلى 78.5 دولارًا، إذ أثار انهيار المؤسسة مخاوف من حدوث أزمة مالية جديدة وبحلول الساعة 5:54 مساءً بتوقيت غرينتش (8:54 مساءً بتوقيت مكة المكرمة)، بدأت أسعار النفط تقلّص خسائرها إلى 3٪، إذ ارتفعت إلى 80.71 دولارًا. وفي ظل تفاقم تداعيات الأزمة على مختلف الأسواق، كشف العديد من خبراء أسواق النفط، في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة، أن أزمة بنك سيليكون فالي أثّرت في أسعار النفط، لكنها لن تستمر طويلًا مع توقعات بسيطرة الولايات المتحدة على الأوضاع. وفي الوقت نفسه، يبدو أن عدم نجاح أميركا في حل المشكلة، واستمرار تداعياتها على أسواق النفط، قد يدفع أوبك+ إلى التدخل.

ما علاقة أزمة سيليكون فالي بأسعار النفط؟

أشار المستشار والخبير بمجال الطاقة في سلطنة عمان، مدير عام التسويق بوزارة الطاقة والمعادن العمانية سابقًا، علي بن عبدالله الريامي، إلى التحسن الملحوظ في أسعار النفط بنهاية الأسبوع الماضي. وقال: «لقد شهدنا ارتفاعًا في أسعار النفط بنهاية الأسبوع الماضي، ويرجع ذلك إلى وجود تحسّن الأرقام في الصين، وانخفاض قيمة الدولار، وكانت هذه الأمور تبعث على التفاؤل».

وأضاف: «خلال اليومين الماضيين، شهدنا انهيار بنك سيليكون فالي، وتبع ذلك بعض الانهيارات لبعض البنوك الأخرى، وأثّر ذلك في أسعار النفط سلبًا، وانخفضت الأسعار خلال تداولات اليوم الإثنين 13 مارس/ آذار (2023)، من 3 إلى 4٪، ما يعادل دولارين ونصف إلى 3 دولارات تقريبًا».

وأضاف الريامي -في تصريحات إلى منصة الطاقة المتخصصة- أن الأسواق الأميركية ما تزال مفتوحة، متوقعًا أن تشهد أسعار النفط انخفاضات أخرى، بالرغم من أنها ستكون محدودة، ولكن يعدّها بداية بعض الانهيارات لبعض الأسواق، من ضمنها سوق النفط. وعلى هذا الأساس، لم يستبعد الريامي أن تنخفض الأسعار، ولكن بمعدلات محدودة للغاية. كما سلّط كبير مستشاري السياسة الخارجية والجغرافيا السياسية للطاقة، أومود شوكري، الضوء على حالة عدم اليقين لمستقبل أسعار النفط، لا سيما أن هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثّر في الأسعار خلال السنوات المقبلة.

وقال شوكري، في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة: «إن فهم هذه العوامل وتأثيرها يتيح الاستعداد بصورة أفضل للمستقبل، واتخاذ قرارات مدروسة تتعلق باحتياجاتنا من الطاقة».

ويعتقد شوكري أن أسعار النفط لن تنخفض أكثر من 5٪، ويُرجع ذلك إلى النمو الاقتصادي للصين، والطلب على النفط الآخذ في الارتفاع، ويرى أن الأسعار ستعود إلى سياقها المعتاد عاجلًا أو آجلًا.

وقال شوكري في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة، إن أسعار النفط قد تضررت بسبب تداعيات الانهيار الأخير لبنك سيليكون فالي. وأضاف: «السبب الرئيس وراء ذلك هو الانخفاض الحادّ في الطلب على الوقود الناجم عن تقليص حجم شركات التكنولوجيا على نطاق واسع، إلى جانب خفض موظفيها من نفقات السفر». واستطرد موضحًا: «نظرًا لأن العديد من الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا كان يُنظر إليها على أنها مستهلكة محتملة للنفط والغاز في المستقبل، فقد أدى انهيارها إلى انخفاض التوقعات المتعلقة بنمو الطلب على النفط مستقبلًا». وقد أدى ذلك إلى تراجع كبير في اتجاهات السوق تجاه أسهم الطاقة، فضلًا عن الثقة في الاستقرار الاقتصادي العالمي عمومًا.

وقال شوكري: «لا شك أن الاقتصاد العالمي يمرّ بوقت عصيب، لكن يبقى أن ننتظر لنرى إلى أيّ مدى سيكون هذا التأثير على المدى الطويل، وبالتحديد قطاع الطاقة».

ذعر في أسواق النفط

في السياق نفسه، قالت مؤسِّسة مركز «فاندا إنسايتس» المعني بأسواق الطاقة، فاندانا هاري -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة-، إن انهيار بنك سيليكون فالي تسبَّب بِرَدّات فعل تتصف بالذعر في سوق النفط، وانعكس ذلك على الأسعار، والتي انخفضت بنسبة 5٪ في وقت سابق من جلسة اليوم الإثنين 13 مارس/آذار (2023). وأشارت هاري إلى أن تداعيات الأزمة الأخيرة أعادت للأذهان أزمة بنك ليمان براذرز، وأثارت مخاوف بالنسبة لبعضهم، والتي تفاقمت بسبب المخاوف المستمرة من حدوث ركود.

بينما رأى الخبير في شؤون الطاقة والشرق الأوسط سيريل وودرشوفن أن الانطباع العام يتجه إلى الهبوط في الوقت الحالي عند النظر إلى السقوط المحتمل لبنك سيليكون فالي.

وقال، إنه رغم تدخّل الحكومة الأميركية في محاولة منع أيّ تطورات مفاجئة، «من المحتمل أن نشهد المزيد من التطورات، لكن هناك مخاوف في أسواق الأسهم من تكرار أزمة ليمان براذرز مرة أخرى».

في الوقت نفسه، تحدَّث وودرشوفن عن التطورات السعودية الإيرانية الأخيرة، وقال، إن الاستقرار وعدم وجود تهديد مباشر للحرب مع إيران سيقضي على بعض المخاوف في الأسواق.

ويبدو أن دحض المخاوف من تكرار سيناريو «بقيق» يسهم في تهدئة حالة عدم الاستقرار بالأسواق، على حدّ قوله. وقال -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة-، إن بعضهم يتوقع تدفّق المزيد من النفط الإيراني إلى الأسواق، لكن ذلك لن يحدث خلال عامي 2023 و2024.

واستطرد موضحًا: «عمومًا، تتحكم المخاوف الاقتصادية والتضخمية في تحديد الأسعار -حاليًا-، وأزمة سيليكون فالي مجرد دليل على أن البيانات المالية ليست قوية بما يكفي في الوقت الراهن، كما أن مخاوف التضخم ما تزال قائمة، ومعدلات الرهن العقاري آخذة في الارتفاع، وهو خليط لا ترغب في تجرّعه».

في الوقت نفسه، أشارت الرئيسة التنفيذية لشركة كريستول إنرجي لأبحاث واستشارات الطاقة الدكتورة كارول نخلة، في تصريحات إلى منصة الطاقة، إلى أن الأوضاع في سوق النفط تعكس الاتجاهات الموجودة في الأسواق بعد انهيار بنك سيليكون فالي.

وقالت، إن الأزمة الأخيرة ولّدت مخاوف أكبر من أن الركود الاقتصادي صار سيناريو أكثر احتمالاً مقارنة بالمدة السابقة، وبات هناك موجة خوف تؤثّر في المستثمرين بالأسواق، وكان ذلك أحد الأسباب الرئيسة التي شكّلت ضغطًا سلبيًا على أسعار النفط، بالإضافة إلى الاتفاق بين السعودية وإيران، وهذا خفّف من الضغوطات السياسية والجيوسياسية بمنطقة الشرق الأوسط، والتي تعدّ منطقة أساسية لصادرات النفط.

على صعيد متصل، يعتقد محلل السلع في بنك يو بي إس السويسري جيوفاني ستانوفو أن الدافع الرئيس لعمليات البيع هو العزوف عن المخاطر السائدة في السوق، مدفوعة بالمخاوف من أن تشديد السياسة النقدية العدوانية لبنك الاحتياطي الفيدرالي قد أثّر في النمو الاقتصادي بالولايات المتحدة.

وأضاف أن المسار قريب الأجل للأصول المحفوفة بالمخاطر سيكون مدفوعًا بكيفية تعامل البنك المركزي والحكومات مع مخاوف هذه الأسواق.

هل تمتد الخسائر إلى الجلسات المقبلة؟

فيما يتعلق بخسائر الجلسات المقبلة، لم يتوقع المستشار والخبير بمجال الطاقة في سلطنة عمان، مدير عام التسويق بوزارة الطاقة والمعادن العمانية سابقًا علي بن عبدالله الريامي، هبوط أسعار النفط إلى 50 دولارًا أو أقلّ، لكنه يعتقد أن الأسواق سوف تتأثر لمدة معينة. بالإضافة إلى ذلك، لم يستبعد احتمال انهيار بعض البنوك الأخرى، أو إعلان إفلاسها، موضحًا أن المشكلة متشعبة ومتعمقة، وبالرغم من وجود بعض التطمينات من الحكومة الأميركية والبنك الفيدرالي الأميركي بالتدخل ومن خطبة الرئيس الأميركي بايدن، سيظهر المزيد من التطورات في المستقبل القريب. وقال: «تأثير الأزمة موجود، وستواصل أسعار النفط انخفاضها بشكل محدود، ويمكن أن تصل إلى 75 دولارًا تقريبًا، أو أعلى من ذلك بقليل، ولكن لمدة محدودة من الزمن».

في الوقت نفسه، يعتقد الريامي أن الانخفاض لن يستمر لمدة أطول من أسبوعين أو 3 أسابيع، إلى أن يجري التدخل من قبل الحكومة الأميركية والجهات الفيدرالية والرجوع إلى الوضع السابق، مع وجود تخوف كبير في الأسواق المالية. أمّا مؤسّسة مركز «فانداإنسايتس» المعني بأسواق الطاقة، فاندانا هاري، فترى أن الخسائر في أسعار النفط الخام تفاقمت بسبب الأزمة، لكن هذا لا يعني أنها ستستمر.

وقالت -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة-: «حال نجاح المنظمين الأميركيين في احتواء التداعيات الناجمة عن الأزمة، كما هو واضح الآن، فمن غير المحتمل أن يؤثّر ذلك في أسواق النفط الخام.. وفي هذه الحالة، يجب أن تستعيد الأسعار جميع خسائر اليوم».

بينما أوضح كبير مستشاري السياسة الخارجية والجغرافيا السياسية للطاقة أومود شوكري أن أسعار النفط تعتمد على العديد من المتغيرات، وفيما يتعلق بإفلاس بنك سيليكون فالي، فقد اتخذت السلطات الأميركية قرارًا بمساعدة البنك ومن لديهم حسابات في هذا البنك، وبسبب هذه التدابير، توقَّع شوكري استقرارًا في أسعار النفط.

وأشار شوكري إلى أن مشكلة بنك سيليكون فالي لا تتشابه مع الأزمة المصرفية في عامي 2008 و2009 في الولايات المتحدة.

وأضاف: «إذا كانت مشابهة لتلك الأزمة، لكان لها تأثير أكبر في سوق النفط.. أعتقد أن هذه الأزمة ستُحسم على المدى القصير، ولن يمتد نطاقها إلى قطاعات أخرى».

ولا يعتقد شوكري أن سعر النفط الخام سيتراجع إلى 50 دولارًا أو أقلّ من ذلك، خاصة أن النمو الاقتصادي لمستهلكي الطاقة يبين الحاجة إلى المزيد من النفط خلال الأشهر المقبلة، وضرورة توفير متطلبات السوق.

بينما لا يتوقع الخبير في شؤون الطاقة والشرق الأوسط سيريل وودرشوفن أن تؤثّر الأزمة في أسواق النفط لوقت الطويل أو مخاطر حقيقية على صعيد العرض، موضحًا أن السوق العالمية ما تزال قوية.

أمّا من جانب الطلب، فهو ضعيف في ظل التضخم والأزمات الاقتصادية، مع استبعاد حدوث ركود في الوقت نفسه.

وقال وودرشوفن -في تصريحات إلى منصة الطاقة المتخصصة-، إن أوروبا ما تزال لا تتطلع إلى الدخول في ركود حقيقي، إلّا أن أسواق الأسهم تضررت بشدة، وربما يتأثر النفط بارتفاع درجات الحرارة قريبًا، ومن المتوقع انخفاض الطلب للتدفئة.

ويعتقد أن ما حدث مجرد ردّ فعل لانهيار سيليكون فالي، والخوف من سقوط بعض البنوك الأخرى، لكن لا يبدو أن سيناريو ليمان سيتكرر، مضيفًا أن البنوك الأوروبية أقوى مما كانت عليه في عام 2008.

في حين قال محلل السلع في بنك يو بي إس السويسري جيوفاني ستانوفو: «ما زلنا نحتفظ بتوقعات أسعار إيجابية خلال الأشهر المقبلة، لكن من المرجح أن تظل الأسعار متقلبة على المدى القريب».

ماذا عن تدخّل أوبك+؟

لم يستبعد المستشار والخبير بمجال الطاقة في سلطنة عمان، مدير عام التسويق بوزارة الطاقة والمعادن العمانية سابقًا، علي بن عبدالله الريامي، تدخّل أوبك في حالة انخفاض الأسعار بأكثر من 70 دولارًا، على الرغم من أن الموضوع ليس له علاقة بعوامل السوق، وعادةً تتدخل أوبك عندما يكون انخفاض الأسعار لأسباب لها علاقة بسوق النفط مباشرة.

وقال: «هذا الموضوع له علاقة بالأسواق المالية والبنوك، وعادة لا تتدخل أوبك أو أوبك+، ولكن إذا انخفضت الأسعار لأكثر من 70 دولارًا واستمرت لمدة من الزمن، أتوقع من أوبك التدخل، لكن -حاليًا- لا أتوقع أن يكون لها علاقة بالموضوع».

وقال كبير مستشاري السياسة الخارجية والجغرافيا السياسية للطاقة أومود شوكري: «إذا لم تتمكن الولايات المتحدة من السيطرة على مشكلة بنك سيليكون فالي، وعانى الاقتصاد العالمي من إفلاس البنك، ووصلت أسعار النفط إلى مستويات تتعارض مع مصالح أوبك وأوبك+، فيمكن القول، إن منظمة البلدان المصدّرة للنفط قد تحدّ من إنتاج النفط، ونشهد انخفاضًا آخر في سقف الإنتاج، لكن لا أعتقد أن الوضع سيصل إلى هذه المرحلة». واتفقت مع هذا الرأي مؤسِّسة مركز «فاندا إنسايتس» المعني بأسواق الطاقة، فاندانا هاري، وقالت، إن منظمة أوبك يتعين عليها مراقبة هذه الأحداث عن كثب، لكن لا يوجد أيّ داعٍ لاتخاذ أيّ قرار حتى الآن.

في حين أشار الخبير في شؤون الطاقة والشرق الأوسط سيريل وودرشوفن إلى تصريحات الأسابيع الماضية، واستمرار سياسة أوبك+ المتعلقة بخفض سقف الإنتاج حتى نهاية عام 2023، متوقعًا عدم تغير في السياسات.

وقال، إنه في حالة إبداء أيّ ردّ فعل، سيشكّل ذلك مفاجأة، وسيؤدي ذلك إلى زعزعة تصريحاتهم أو رؤاهم وحتى فيما يتعلق بمسألة أنهم ليسوا صنّاع سوق، أو للأسعار.

وأضاف: «لا نتوقع أيّ شيء حتى الآن، إذ إن الاحتياطيات المالية لدول أوبك البارزة ممتلئة في الوقت الحاضر.. وما تزال أرباح أرامكو يتردد صداها، لذا فإن أيّ تحرُّك الآن للتأثير في الأسواق لن يكون مرتبطًا باستقرار الأسواق، وإنما باستقرار دخل أوبك، ولا يمكن الاستخفاف بذلك، حتى من قبل الصين».

وفي هذا الصدد، ترى الرئيسة التنفيذية لشركة كريستول إنرجي لأبحاث واستشارات الطاقة الدكتورة كارول نخلة أن الوقت ما زال مبكرًا لتحديد ما إذا كانت أوبك ستتدخل، لا سيما مع عدم معرفة ما إذا كانت ردة الفعل الحالية مؤقتة، وتعبّر عن بعض المخاوف، أم إن تأثيرها سيكون مستمرًا.

ولا تتوقع كارول نخلة -في تصريحاتها إلى منصة الطاقة- أن تتخذ أوبك قرارًا سريعًا في الوقت الراهن، لكن حال بقاء الأسعار في اتجاه هابط من الممكن الحديث عن تغيير في السياسات.

قيادات أرامكو السعودية تكشف سر القفزة التاريخية لنتائج الشركة في 2022

أحمد بدر

الطاقة

تمكنت شركة أرامكو السعودية، على مدار العام الماضي (2022)، من تحقيق نتائج مهمة، يراها قيادات الشركة نقطة تحول عملاقة في مسيرة عملاق النفط. وكشف قياديو أرامكو، في رسائل حملها تقرير الاستدامة الخاص بها، عن إسهام كبير للشركة في قطاعات جديدة، بهدف تحقيق تحول شامل ومستقر وعميق في قطاع الطاقة، جنبًا إلى جنب مع خفض انبعاثات قطاع الهيدروكربونات، بما يمهد الطريق لتحقيق الحياد الكربوني بحلول منتصف القرن.

وأعلنت أرامكو، في 12 مارس/آذار الجاري (2023) تحقيق أرقام قياسية غير مسبوقة من الإيرادات بلغت 161.1 مليار دولار، وتدفقات نقدية حرة بلغت نحو 148.5 مليار دولار، وفق المعلومات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

مستقبل بانبعاثات كربونية أقل

قال رئيس مجلس إدارة شركة أرامكو السعودية ياسر بن عثمان الرميان، إن عام 2022 شهد انتعاشة قوية لأسعار النفط الخام، في ظل حالة من الغموض بشأن الاقتصاد العالمي.

وأوضح الرميان أن الشركة السعودية لم تتأثر بهذا الغموض، وظلت ثابتة في تحقيق هدفها المتمثل بتحقيق أمن الطاقة لعملائها، في ظل مواصلة مساعيها وخططها لتنفيذ عملية تحول الطاقة بصورة عملية ومستقرة وشاملة. وأكد رئيس مجلس إدارة الشركة أن تحقيق الشركة أداءً ماليًا قياسيًا في 2022، أوصل صافي دخلها إلى نحو 161.1 مليار دولار، أتاح لها تحسين قائمة مركزها المالي، وفي الوقت نفسه مواصلة أكبر برامجها على الإطلاق للاستثمارات الرأسمالية. ولفت ياسر الرميان إلى أن إعلان مجلس إدارة أرامكو السعودية توزيعات أرباح نقدية بقيمة 19.5 مليار دولار، عن الربع الرابع من عام 2022، رفع توزيعات الأرباح النقدية بنسبة 4٪، مقارنة بالعام السابق له 2021، وفق التصريحات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

ورأى القيادي في شركة أرامكو السعودية أن ارتفاع أسعار النفط الخام عالميًا، المدفوع بارتفاع حجم الطلب العالمي، والذي كان له أثر كبير في نتائج الشركة، يعزز إستراتيجية قطاع التنقيب والإنتاج، التي تركز على الاستثمارات واسعة النطاق في مصادر الإنتاج الجديدة.

ويشمل هذا الجانب، وفق الرميان، زيادة حجم أعمال الغاز، ورفع الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة للنفط الخام من 12 إلى 13 مليون برميل يوميًا، إذ إن الشركة تَعُدّ هذه الطاقة الإنتاجية الإضافية مهمة في مزيج الطاقة العالمي مستقبلًا، في ظل توقعات ارتفاع الطلب على الطاقة وعجز الاستثمارات.

ويوضح الرسم البياني أدناه من منصة الطاقة المتخصصة، مقارنة بين أرباح شركات النفط الكبرى في عام 2022، إذ تتفوق أرامكو بشكل كبير على أقرب منافسيها.

وأشار الرميان إلى أن شركة أرامكو السعودية تركّز أولًا على انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، لذلك تواصل العمل مع قطاع صناعة السيارات، لتطوير أنواع من الوقود الصناعي منخفض الانبعاثات، وكذلك تطوير محركات عالية الكفاءة، بجانب التعاون مع القطاع الصناعي لتطوير حلول تكميلية للفولاذ والأسمنت.

دور جوهري في تحول قطاع الطاقة

قال الرئيس وكبير الإداريين التنفيذيين لدى شركة أرامكو السعودية أمين الناصر، إن عام 2022 كان حافلًا بالإنجازات البارزة للشركة على عدّة مستويات بالغة الأهمية.

وأضاف: «على الصعيد المالي، حققت الشركة أعلى أرباح سنوية، وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط الخام عالميًا خلال العام الماضي، وعلى الصعيد التشغيلي بدأت الشركة تنفيذ أكبر برنامج للإنفاق الرأسمالي في تاريخها، مدفوعًا بإستراتيجية النمو وطموح لتحقيق الحياد الكربوني».

ولفت الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية إلى أن الشركة -على الصعيد الجغرافي- واصلت توسيع نطاق أعمالها في قطاع التكرير والكيماويات والتسويق، عبر تنفيذ استثمارات إستراتيجية في قارّتي آسيا وأوروبا.

وعلى الصعيد المحلي، وفق الناصر، وسّعت الشركة نطاق جهودها التي تستهدف تعزيز سلسلة التوريد الخاصة بها، وفي الوقت نفسه تقديم المساعدة لدفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة، وفق التصريحات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وتابع: «واصلت أرامكو السعودية في 2022 تعزيز قدراتها في إنتاج النفط الخام، بما في ذلك جهودها المتواصلة لزيادة الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة للنفط الخام بمقدار مليون برميل إضافية يوميًا بحلول عام 2027».

وتوقّع المهندس أمين الناصر أن تتمكن شركة أرامكو من توفير جزء من هذه الكمية الإضافية البالغة مليون برميل يوميًا، خلال عام 2025، من حقلَي المرجان والبري البحريين، في المملكة العربية السعودية، مؤكدًا أن إدارة الشركة تعمل على تهيئتها بشكل إستراتيجي لتقوم بدور جوهري في تحقيق تحول عملي ومستقر وشامل في قطاع الطاقة.

وأشار الرئيس وكبير الإداريين التنفيذيين في الشركة السعودية إلى استمرار أعمال تطوير حقل الجافورة للغاز غير التقليدي، الذي من المتوقع بدء الإنتاج الأولي منه في عام 2025، وزيادة إنتاج الغاز الطبيعي تدريجيًا إلى ملياري قدم مكعبة قياسية يوميًا، بحلول عام 2030.

تحقيق القيمة على المدى البعيد

بدوره، قال النائب التنفيذي للرئيس وكبير الإداريين الماليين في شركة أرامكو السعودية، زياد بن ثامر المرشد، إن تحقيق الشركة نتائج مالية استثنائية خلال العام المنصرم 2022، جاء متخطيًا حالة من الغموض تكتنف الاقتصاد العالمي.

وأوضح المرشد، خلال رسالة حملها تقرير الاستدامة الخاص بالشركة السعودية، النتائج المالية غير المسبوقة للشركة خلال العام الماضي، تعزز من قدرتها المتواصلة على تحقيق قيمة لمساهميها من خلال مختلف دورات الأسعار، بجانب توفير إمدادات طاقة مستقرة لعملائها.

وأشار إلى أن سوق الطاقة شهدت اتجاهين مختلفين خلال العام الماضي، في نصفه الأول ظهر اتجاه تصاعدي للأسعار بسبب انخفاض مخزونات النفط والمنتجات المكررة، بجانب الأحداث الجيوسياسية، بينما شهدت السوق في النصف الثاني من العام حالة من الضعف، بسبب تأثير مخاوف التضخم في نمو الطلب على النفط.

ولكن الشركة، وفق المرشد، واصلت سياستها الحرصة على قوة مركزها المالي، وقدرتها على توليد النقد، وإدارة المديونية، بجانب تحقيق عوائد استثنائية للمساهمين، إذ سجلت بنهاية العام المنتهي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022، 161.1 مليار دولار، وتدفقات نقدية حرة قدرها 148.5 مليار دولار.

وعن استثمارات أرامكو السعودية في تحول الطاقة، قال كبير الإداريين الماليين في الشركة، إنها تستثمر في الحلول الرئيسة المرتبطة بالتحول في قطاع الطاقة، بما في ذلك تطوير تقنيات الوقود الأنظف والهيدروجين منخفض الكربون، ومصادر الطاقة المتجددة، واستخلاص الكربون وتخزينه واستعماله.

وشدد المرشد على أن هذه الاستثمارات المستقبلية تشهد تقدمًا، إذ حصلت الشركة -من خلال شركاتها التابعة مثل ساسرف وسابك- على أول شهادة مستقلة في العالم لإنتاج الأمونيا الزرقاء والهيدروجين الأزرق، وذلك خلال الربع الثالث من العام المالي 2022.

ويوضح الرسم البياني أدناه، صافي أرباح أرامكو منذ عام 2017، وحتى 2022، بحسب بيانات الشركة، التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

4 مجالات إستراتيجية للمستقبل

تعمل شركة أرامكو السعودية على ترسيخ مكانتها في المستقبل، بصفتها مصدرًا لإمدادات الطاقة الموثوقة -بما فيها النفط- بأسعار معقولة، وفي الوقت نفسه، تتبنّى خفض الانبعاثات الكربونية من المصادر التقليدية، وفق بيانات تقرير الاستدامة التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وفي سبيل تحقيق هذه الرؤية، تركّز الشركة السعودية على 4 مجالات إستراتيجية ضمن أعمالها، وهي:

الريادة في التنقيب والإنتاج

تعدّ أرامكو السعودية قطاع التنقيب والإنتاج محركًا رئيسًا لتحقيق القيمة، لذلك تستهدف المحافظة على مكانتها بصفتها أكبر شركات النفط على مستوى العالم من حيث كميات الإنتاج، وواحدة من بين أقلّ منتجي النفط تكلفة. بالإضافة إلى ذلك، تعدّ شركة أرامكو قادرة -بفضل القاعدة الضخمة التي تمتلكها من الاحتياطيات، والطاقة الإنتاجية الفائضة، وكذلك المرونة التشغيلية- على الاستجابة بشكل فعال للتغيرات المتعلقة بالطلب على النفط.

تكامل قطاع التكرير والتسويق

تمتلك شركة أرامكو شبكة خاصة من المصافي المحلية والعالمية، التي تمتلكها بالكامل والتابعة لها، بما يكفل لها تحقيق فوائد أكبر من إنتاج قطاع التنقيب والإنتاج لديها.

وبفضل هذا التكامل الإستراتيجي، تحقق أرامكو قيمة إضافية من خلال مختلف مراحل سلسلة القيمة الهيدروكربونية، وفق البيانات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

مبادرات الانبعاثات الكربونية الأقل

تهدف الشركة السعودية إلى الحدّ من الانبعاثات الكربونية المصاحبة لأعمالها، ودعم التحول العالمي في قطاع الطاقة، من خلال تطوير منتجات وحلول منخفضة الانبعاثات، في قطاعات الطاقة والكيماويات والمواد.

التوطين ودعم التنمية الوطنية

تساعد الشركة في تطوير منظومة الطاقة في السعودية، لتصبح أكثر تنوعًا واستدامة، وتتمكن من المنافسة عالميًا لتعزيز القدرة التنافسية في الشركة، بجانب دعم التنمية الاقتصادية في المملكة.

شكراً